

تقرير الاتجار بالبشر 2015

البحرين: الفئة 2

البحرين هي مقصد للرجال والنساء ممن يتعرضون للعمل القسري و الاستغلال الجنسي. ويهاجر الرجال والنساء طوعاً من جنوب ووسط آسيا وشرق آسيا وشرق وغرب أفريقيا وأوزبكستان وغيرها من الدول إلى البحرين للعمل كخدم في المنازل أو كعمال غير مهرة في مجال البناء والخدمات الصناعيّة و في السنوات الأخيرة، لاحظت المنظمات غير الحكومية تدفقا أكبر للعمال من مناطق في شرق أفريقيا. يواجه بعض العمال المهاجرين العمل القسري بعد وصولهم إلى البحرين، ويتعرضون للمصادرة غير القانونية لجوازات سفرهم وفرض القيود على حركتهم وتغيير عقودهم وعدم دفع أجورهم والتهديد والاعتداء البدني أو الجنسي. وأفاد مسؤولون حكوميون ومنظمات غير حكومية أن الاعتداء الجسدي والجنسي على العاملات المنزليات من المشاكل الكبيرة في البحرين، و كذلك الاحتجاز القسري بمكان الإقامة واحتجاز بطاقات هوية العمال وجوازات سفرهم، ويمنع الترهيب الذي يتعرّض له هؤلاء العمال من قبل أرباب العمل من الإبلاغ عن إساءة المعاملة.

وأفادت المنظمات غير الحكومية أن هناك طلب كبير على استقدام العمال الذكور غير المهرة من بنجلادش ويعتبر أرباب العمل أنه يسهل استغلالهم حيث أنهم عادة لا يحتجّون على ظروف العمل الصعبة أو تدني الأجور.

يعتبر خدم المنازل أيضا عرضة للعمل القسري والاستغلال الجنسي لأنه لا توجد حماية كافية لهم بموجب قانون العمل. وفي السنوات الأخيرة، أفادت تقارير أن حالات الانتحار بين العمال المهاجرين ارتبطت بالعمل القسري والاستعباد من أجل الدين والعزلة. و وجدت دراسة لهيئة تنظيم سوق العمل عام 2011 أن 65 في المائة من العمال المهاجرين لم يروا عقود عملهم و 89 في المائة لم يكونوا على علم بشروط توظيفهم. بالإضافة إلى ذلك، كشفت الدراسة أن 70 في المائة من العمال الأجانب اقترضوا المال أو اضطرّوا لبيع ممتلكاتهم في بلدانهم الأصلية للحصول على هذه الوظائف، مما زاد من تعرضهم للاستعباد من أجل الدين. وتتعرض النساء من آسيا والشرق الأوسط وروسيا وأوكرانيا ودول أخرى في أوروبا الشرقية إلى البيغاء القسري في البحرين.

لا تمتثل حكومة البحرين امتثالا تاما للمعايير الدنيا للقضاء على الاتجار بالبشر، ومع ذلك، فهي تبذل جهودا مهمّة للقيام بذلك، فقد وصلت الحكومة خلال سنة 2014 التحقيق مع مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر ومقاضاتهم وإدانتهم

ذكرت الحكومة أن المحاكمات الجنائية الأولى لجرائم العمل القسري ضمّت خمسة أشخاص مشتبه بهم من مهربي العمالة عام 2014. بالإضافة إلى ذلك، أحالت 63 مخالفة عمالية للمحاكمة الجنائية، على عكس العام السابق الذي لم تُحل فيه أية قضية. وبالرغم من مئات الانتهاكات العمالية التي أعلن عنها في البحرين، إلا أن الجهود المبذولة لتحقيق ومقاضاة جريمة خطيرة مثل جريمة الاتجار بالبشر أو لتحديد ضحايا العمل القسري المحتملين لا تزال متواضعة. وتولت هيئة تنظيم سوق العمل - في محاولة لتحسين

مراقبة استخدام العمال المنزليين وأوجه الحماية المتواضعة في قانون العمل -الإشراف على اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وإدارة تجهيز التأشيرات الخاصة بهم. كما لاحظت الحكومة أيضا زيادة عدد الضحايا وواصلت إحالة الضحايا إلى مراكز الحماية، بما في ذلك تلك التي توفرها أماكن الإيواء التي تديرها الحكومة. وأطلقت جهود التوعية المبتكرة، بما في ذلك مسابقة عبر وسائل الإعلام الاجتماعية للشباب البحريني لتشجيع المعاملة المحترمة لعمال المنازل بين عامة السكان.

ومع ذلك، فإن ضحايا الاتجار المحتملين - خاصة خدم المنازل الذين هربوا من أصحاب العمل المسيئين مازالوا عرضة للإيقاف أو الاحتجاز أو الترحيل بسبب جرائم ارتكبت كنتيجة مباشرة لتعرضهم للاتجار بالبشر. وعلى الرغم من الالتزامات والتعهدات السابقة، إلا أن الحكومة لم تقم بإلغاء نظام الكفالة وهو ما ساهم إلى حد كبير في العمل القسري والاستعباد لعدم سداد الدين في البلاد.

توصيات للبحرين:

زيادة التحقيق في ومقاضاة جرائم الاتجار بالبشر بشكل كبير ولا سيما تلك التي تنطوي على العمل القسري بما في ذلك الإدانات ومعاقبة مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر، وذلك باستخدام قانون عام 2008 لمكافحة الاتجار بالبشر، والتحقيق بشدة في الحالات التي تتضمن احتجاز جوازات السفر وعدم دفع الأجور. وأيضا مواصلة وضع وتطبيق الإجراءات الرسمية لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر بين الفئات الأكثر عرضة لهذه الجريمة، مثل خدم المنازل والنساء العاملات في الدعارة وضمان عدم معاقبة ضحايا الاتجار بالبشر بسبب الأعمال غير القانونية التي ارتكبوها كنتيجة مباشرة لتعرضهم للاتجار، مثل الهجرة غير الشرعية أو الدعارة. إنشاء آلية رسمية لإحالة الضحايا لكي تتمكن جهات إنفاذ القانون والمسؤولين الحكوميين الآخرين من إحالة الضحايا إلى خدمات الحماية، توسيع أوجه الحماية في قانون العمل بحيث تشمل عمال المنازل والعمل على تطبيق أوجه هذه الحماية بصفة فعالة. توسيع أماكن الإيواء التي تديرها الحكومة لتقديم خدمات الحماية لجميع ضحايا الاتجار، بما في ذلك ضحايا العمل القسري وضحايا الاتجار من الذكور وضمان حصول العاملين بالمأوى على التدريب على مكافحة الاتجار بالبشر وأن يتحدثوا لغات العمالة الوافدة. تعديل قوانين العمل للقضاء على العقوبات التي تؤثر على قدرة العمال المهاجرين على الجوء إلى القضاء وتقديم الشكاوى الخاصة بالعمل القسري، مواصلة تدريب المسؤولين على قانون مكافحة الاتجار بالبشر والتعرف على الضحايا والاستمرار في رفع الوعي العام بقضايا الاتجار بالبشر من خلال وسائل الإعلام والوسائل الأخرى للمهاجرين الأجانب، وتحديد عمال المنازل، بلغاتهم الأصلية.

الملاحقة القضائية

حققت الحكومة تقدما ملحوظا في جهودها للتحقيق في جرائم الاتجار ومقاضاتها وإدانتها. و يحظر القانون البحريني لمكافحة الاتجار بالبشر هو القانون رقم 1 لسنة 2008، جميع أشكال الاتجار بالأشخاص وينص على عقوبات تتراوح بين السجن لمدة ثلاث سنوات و 15 سنة، وهي عقوبات صارمة بما فيه الكفاية وبما يتناسب مع العقوبات المقررة للجرائم الخطيرة الأخرى، مثل الاغتصاب.

على الرغم من أن حجز جواز سفر العامل غير قانوني ويستوجب غرامة مالية بموجب قرار وزاري، لكن على العامل تقديم شكوى لدى الشرطة، الذين ليس لديهم السلطة لتنفيذ هذا القانون، ويمكنهم فقط إحالة الشكوى إلى المحكمة إذا رفض صاحب العمل إعادة جواز السفر. ووفقاً لمصادر من منظمات غير حكومية، غالباً ما يدعى أرباب العمل ضياع جواز سفر العامل. وقد صدر مرسوم ملكي في سبتمبر 2014 لتوسيع قدرة السلطات لملاحقة الشركات البحرينية التي تحصل بشكل غير قانوني على تصاريح العمل، كما يهدف المرسوم إلى حظر ومعاقبة تزوير وثائق الهجرة.

وذكرت الحكومة أنها حققت وحاكمت 21 حالة اتجار، تضمنت 51 مشتبه به و 56 ضحية خلال الفترة التي شملها التقرير، ووفقاً للنيابة فإن خمسة من هذه الحالات كانت تتعلق بجرائم العمل القسري و 16 حالة تتعلق بالاستغلال الجنسي. بالإضافة إلى ذلك، لاحقت النيابة 46 حالة حجز فيها أصحاب العمل الأجور. ومع ذلك، فإن حالات عدم دفع الأجور أو حجزها واحتجاز جوازات السفر وانتهاكات أخرى تعتبر مؤشرات شائعة للاتجار إلا أنها مازالت في كثير من الأحيان تعامل على أنها انتهاكات لحقوق العمال، وتحال إلى محكمة العمل حيث لا يواجه الجناة أي عقوبة إلا إذا اعتُبرت الحالات شديدة الفظاعة فإنها تُحال إلى النيابة. على سبيل المثال، خلال عام 2014، أغلقت وزارة العمل 600 قضية تتعلق بانتهاكات قانون العمل، وكان 377 من هذه الحالات تتعلق بعدم دفع الأجور و 223 تتعلق بحجز جوازات السفر.

وظفت وزارة العمل ما يقارب 40 مفتشاً للسلامة والصحة الذين قاموا بزيارات لمواقع العمل والسكن. وعند اكتشاف أي انتهاكات، يكتب المفتش تقريراً عن المخالفة ويقوم التحكيم في بين صاحب الموقع والعامل. وفي حالة فشل التحكيم، يمكن لوزارة العمل إحالة القضية إلى النيابة للمحاكمة الجنائية، وخلال عام 2014، أحالت وزارة العمل 63 من أصل 427 من هذه الانتهاكات العمالية المعلقة إلى النيابة - وهذا تحسن كبير مقارنة بالفترة السابقة المشمولة بالتقرير حيث لم يتم التحقيق في أي من هذه الحالات بموجب القانون الجنائي بصفتها جرائم محتملة للعمل القسري. معظم الحالات المحالة لمحكمة العمل تضمنت التأخير في دفع الأجور من شهر إلى شهرين. ووفقاً لوزارة العمل يمكن للسفارات أيضاً تفقد الأوضاع المعيشية لمواطنيها، ويحق لجميع العمال تقديم الشكاوى إلى وزارة العمل.

في أغسطس 2014، اعتقلت السلطات كبير المفتشين في هيئة تنظيم سوق العمل و حققت معه لقبول رشوة مقابل عدم اتخاذ إجراءات قانونية ضد مطعم هندي متهم بالاتجار بموظفيه. و أسقط الادعاء هذه القضية بعد تراجع الضحايا عن شهادتهم ضد صاحب العمل وتمت تبرئة المفتش في يناير 2015.

أشار مسؤولون في الحكومة البحرينية أن هناك عدم وعي عام بجرائم الاتجار بالبشر بين الشرطة العاملة بالميدان..

الحماية

أحرزت الحكومة بعض التقدم في تحسين التعرّف على ضحايا الاتجار بالبشر و حمايتهم و قد حددت الحكومة 50 ضحية يشتبه أنهم من ضحايا الاتجار عام 2014، وهي زيادة كبيرة من 21 ضحية تم تحديدها عام 2013. ومن بين هؤلاء الضحايا، تم تحديد 40 كضحايا استغلال جنسي و 10 ضحايا للعمل القسري.

تدير وزارة التنمية الاجتماعية مأوى لضحايا العنف المنزلي والذي يحوي 120 سريرا، و هو يوفر أيضا الخدمات لضحايا الاتجار الإناث وأطفالهم. في عام 2014، ساعد المأوى وقدم بعض الخدمات الطبية لخمسة وأربعين امرأة كانت قضاياهن منظورة أمام المحكمة. ولا يستطيع سكان المأوى مغادرته إلا مع مرافق. وواصل معظم ضحايا الاتجار بالبشر في البحرين البحث عن مأوى في سفاراتهم أو في أي مأوى تديره المنظمات غير الحكومية لضحايا الاتجار. وفرت الحكومة خدمات إيواء محدودة للغاية لضحايا الاتجار الذكور. ومع ذلك، فقد بدأت وزارة التنمية الاجتماعية تبذل

جهودها عام 2014 لبناء مأوى مخصص للرجال.

عند التحقيق في ادعاءات سوء معاملة من عمال المنازل الذين هربوا من أرباب عملهم، تتابع بعض مراكز الشرطة الأمر على الفور، في حين تدع مراكز أخرى أياما أو أسابيع تمرّ وهي تحاول الاتصال بصاحب العمل عن طريق الهاتف. يجعل عدم التحقيق الفوري في ادعاءات سوء المعاملة وجرائم الاتجار المحتملة الضحايا عرضة لمزيد من الاستغلال وبدون خدمات الحماية. ويوفر قانون العمل رقم 36 بعض الحماية لعمال المنازل، بما في ذلك إلزام صاحب العمل بإبرام عقد عمل مع هؤلاء العمال مع تحديد ساعات العمل والإجازة السنوية ومكافآت العمل. كما أنه يُلزم صاحب العمل بأن يدفع للعمال على الأقل مرة في الشهر. ولكن الحكومة لم تصدر توجيهات بشأن تنفيذ القانون. و لم يقيم مسؤولو الشرطة بتحديد الضحايا بشكل منهجي و فعّال- خصوصا الضحايا من فئة عمال المنازل- في المراكز في جميع أنحاء البلاد.

ذكرت منظمات غير حكومية أن العديد من عمال المنازل دخلوا البلاد بطريقة غير مشروعة أو عن طريق ادعاءات كاذبة، لذلك لم يستفيدوا من أوجه الحماية القانونية. وأفادت منظمات غير حكومية أن معاقبة ضحايا الاتجار بالبشر قد انخفض بشكل ملحوظ بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومع ذلك، فإن الحكومة لم تضع سياسات لحماية ضحايا الاتجار بالبشر من العقاب على الجرائم المرتكبة كنتيجة مباشرة لتعرضهم للاتجار بالبشر. فقد عوقب ضحايا الاتجار بالبشر لانتهاك قوانين العمل أو الهجرة وتعرضوا للاعتقال والترحيل. وتواصل غياب الإجراءات المنهجية لتحديد الضحايا في صفوف الفئات الضعيفة، مثل خدم المنازل الذين فرّوا من أصحاب العمل المسيئين أو النساء اللواتي يقبض عليهن بسبب ممارسة الدعارة.

يستخدم قسم مكافحة الاتجار بالبشر بوزارة الداخلية عدة معايير، وضعت بالتعاون مع منظمة دولية، لمساعدة موظفي إنفاذ القانون لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر. وذكرت المنظمات غير الحكومية أن جهود التعرف على الضحايا من قبل الشرطة تتحسن، لكنها ظلت غير متسقة عبر مختلف المراكز.

وذكر المسؤولون البحرينيون أنهم شجّعوا الضحايا على المشاركة في التحقيقات والملاحقات القضائية ضد المتاجرين بهم وأن المدعي العام مسؤول عن حماية ضحايا جرائم الاتجار بالبشر خلال التحقيقات الأولية وإجراءات المحكمة. بينما يجيز قانون العمل للعمال الأجانب تغيير الكفيل خلال التحقيقات والإجراءات القضائية، إلا أن الضحايا غير قادرين على تغيير الكفيل أثناء إجراءات البتّ في الشكاوى من قبل المحكمة. ولم يتّضح كم عدد ضحايا الاتجار الذين لم يتمّ الفصل في قضاياهم والذين تمكّنوا من تغيير الكفيل، إن وجدوا. عادة ما يحجم العمال عند تقديم شكاوى ضد أصحاب العمل بسبب عدم الثقة في النظام القانوني وإجراءات المحاكم الطويلة، وعدم القدرة على تحمل تكاليف الممثل القانوني والافتقار إلى خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية والخوف من احتمال فقدان تصاريح الإقامة خلال الإجراءات

والخوف من سوء المعاملة الإضافية على يد صاحب العمل. بالإضافة إلى تعيين الموظفين، وتقديم المشورة والدعم القانوني فقد مؤلت الحكومة إعادة الرعايا الأجانبا إلى أوطانهم، ولكن لم تبيّن عدد الضحايا الذين حصلوا على هذه المساعدات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. و قدمت الحكومة للضحايا الأجانبا بدائل قانونية لإرسالهم إلى دول قد يواجهون فيها الانتقام أو المتاعب، بما في ذلك المساعدة في العثور على عمل قانوني وكفيل جديد.

الوقاية

قامت الحكومة بزيادة الجهود لمنع الاتجار بالبشر من خلال إصلاح اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتوسيع حملات التوعية التي تستهدف كلاً من العمال المهاجرين وأصحاب العمل البحرينيين. و انتقلت قيادة اللجنة في مارس 2015 إلى هيئة تنظيم سوق العمل، وتم رفع مستوى المشاركة على مستوى وكيل الوزارة لكل وزارة، وانضم ممثلون عن وكالة أنباء البحرين وثلاث منظمات غير حكومية تهتمّ بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة وحدة حماية حقوق العمال المهاجرين في هيئة تنظيم سوق العمل لتكون جزءاً من اللجنة، وهي مكلفة بالعمل بمثابة مركز معلومات ومركز خدمة لضحايا الاتجار بالبشر والضحايا المحتملين، وكذلك التنسيق مع الوزارات الأخرى ذات الصلة في جميع الحالات أثناء انتقالها عبر الأجهزة.

اجتمعت اللجنة مرّة كل شهر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وركزت في المقام الأول على زيادة المحاكمات، وزيادة مساعدة الضحايا، وتوسيع نطاق التدريب للموظفين الحكوميين، ورفع الوعي. و في سبتمبر 2014، نقلت الحكومة إشرافها على تأشيرات عمال المنازل إلى هيئة تنظيم سوق العمل، مما أتاح للحكومة مراقبة أفضل لأماكن عمل خدم المنازل وانتهاكات قانون العمل. و لضمان دفع الأجور في مواعيدها، عقدت هيئة تنظيم سوق العمل شراكة مع شركة خاصة لتزويد أرباب العمل بالقدرة على إجراء تحويلات مالية منتظمة لبطاقات السحب البنكية لاستلام الأجور. إلا أن الحكومة لم تبيّن عدد العمال الذين أدرجوا في هذا المشروع الاستطلاعي أو ما إذا كان هذا الشرط سيصبح إلزامياً. أقامت هيئة تنظيم سوق العمل مسابقة لتوعية الشباب البحريني الذين تتراوح أعمارهم بين 16-26 عاماً، وتتضمن المسابقة المقدمة عبر وسائل الإعلام الاجتماعية إرسال صورة أو رسم أو فيلم قصير أو ملصق لعامة الناس، لتشجيع احترام حقوق عمال المنازل. ووزعت كتيبات باللغة الإنجليزية وبـ 13 لغة أخرى للعمال الأجانبا، كما وضعت الإعلانات أيضاً على وسائل النقل العمومي و هي تبيّن حقوق العمال وتطلب من الضحايا الاتصال بسفاراتهم أو الاتصال بالخط الساخن لهيئة تنظيم سوق العمل إذا انتهكت حقوقهم. كما ورّعت هيئة تنظيم سوق العمل بطاقات SIM بها رصيد لكل عامل أجنبي لدى وصوله إلى مطار البحرين. وعلى الرغم من الالتزامات والتعهدات السابقة، إلا أن الحكومة لم تقم بإلغاء نظام الكفالة، و هو ما ساهم إلى حد كبير في العمل القسري والاستعباد من أجل عدم سداد الدين. ولم تبذل الحكومة جهوداً للحدّ من الطلب على الاتجار الجنسي أو العمل القسري. قدمت الحكومة تدريباً وتوجيهات بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص لموظفيها الدبلوماسيين.